والعقد قوله انا كفيل لان التقدير كفلت لك ان ابراء كفيلك فقد شرط صحيح عقد في عقد فيفسد
اولا تصح براءة اذن قوله بحمل عقد الكفالة قوله وقد حل الاجل اي اجل الكفالة ان كانت موجلة سواء كان
عليه فيه ضرر او لا لخلو ذمة المكفول قبل الاجل وكذا على المكفول له ضرر فتبقى الكفالة لغيبة حجته
اولم يكن يوم بمجلس الحكم او لكون الدين موجلا لانه يمكن اقتضاؤه منه وبحثه فلا يبرأ كفيل قوله والاحرز
الخ الاقرب قد لا يقدر على اثبات الحجة فيه لنحو غيبة شهود قوله في قبضه اي المكفول ولو امتنع من تسليمه
ولم يشهد على امتناعه قوله او سلم نفسه يعني في محل قوله او تلفت العين يعني المضمونة كعارية او
ضمن المقبوض فيها وان لم تكن مضمونة كودية قوله لان مات هو اي الكفيل عن تركة تنوهذه من تركته
ما كفل به حيث تقدر احضار المكفول به كما لورمات الضامن فان كان دينا على رجلا فوتت ورثته برهن
بحر او ضمين يملي والا فلا قوله او غاب اي عن البلد ولو قريبا اعلم ان الغائب اما ان يعلم خبره و
مكانه ولو ببذل حرب او لا فالاول يمهل الكفيل الذي يمضي قدر ما يمكن احضاره فيه ولو مع خوف ما عليه
وفي الثاني يغرم بلا امهال بخط ايضا على قوله او غاب اي ان توارى قوله وان ثبت موته لما اخبر به من براءة
على الاقناع قوله والسجان اي وبحثه ترسول الشرع قوله كما لكفيل اي فيغرم ان عرف المحبوس وعجز عن احضاره
قوله ويكفي في المال اي في مسئلة الكفالة قوله احدهما اي الاذن او الطلب اما في الاذن فظاهر واما
في الطلب فلانه توكيل للمكفول له طلبه بالحضور قوله فاحضر اي الاخر قوله ببراءة من قبله اي سواء برئ
الاول باحضاره المكفول به او ببراءة المكفول له من الكفالة فتدبر قوله ولا عكس اي عكسا كليا والا
فقد يبرأ الاول ببراءة الثاني كما اذا احضر الثاني المكفول به وقد لا يبرأ الاول كما اذا ابرأ المكفول
ثم الكفيل الثاني فتدبر باب الحوالة قوله بلفظها اي بمنع منه على الحذف والايصال
قوله او معناها الخاص كابتعتك بدينك على زيد قوله والمقاصة اي كان يها بان يتحد جنسا
وصفة وحلولا واجلا قوله وعلم المال اي المحال به وعليه للعاقدين بان يكون كلا من الدينين مما يصح
السلم فيه فلو كان اولى فلا تصح ببعض دينك على بعض دين مثلا قوله واستقرار اي فلا تصح على
اجرة قبل استيفاء منافع ان كانت للعمل او قبل فراغ مدة ان كانت على مدة لعدم استقرارها او المال
بايع على ثمن مبيع مدة خيار مجلس او شرط او على استحقاق في وقف او على ناظره او ولي بيت المال
او الحال ناظر بعض مستحقين على جهة لم تصح لان الحوالة انتقال مال من ذمة الى ذمة ولم يوجد
هنا بخط ايضا على قوله واستقرار اي الدين المحال عليه ولو على ضامن بما ضمنه ووجب
لا بما يجب قبل وجوبه وعلم مالي ذمة ميت وعلى مكاتب بقدر ما كتابة كبدل قرض دون
المحال به فلا يشترط استقراره كما سيجيء في المتن قوله بعد فسخ ولو كان الحقان حالين فشرط
على محتال تاخير حقه او بعضه الى حلول حقه قائم في الاقناع قال في شرحه ولو قبل ايضا يفسد
الشرط فقط كما في الشروط الفاسدة في البيع لكان اوفق بالقواعد قال ر م والمسئلة لقدرة
انتهى قوله لا بجزية هذا كالاستثناء لانه خارج بشيء من القيود السابقة وكذا ما بعده فتدبر
قوله على ابيه بدين مستقر لانه لا يملك احضاره لمجلس الحكم واما النفقة الواجبة فغير
مستقرة وان نازع المطالبة بها ما سيأتي من ان نفقة القريب تسقط بمضي الزمان فتدبر

ويوخذ

ويوخذ من هذا شرط سادس للمحوال به وهو تمكن المحيل من احضار المحال عليه لمجلس
الحكم ولا يغني عنه هنا قوله الاتي وامكان حضوره الخ لان المراد ان يمكن المحتال ان يحضر
المحال عليه لمجلس الحكم وما نحن فيه هو ان يكون المحيل قادرا على احضار المحال عليه
وسابع وهو عدم فوات الصغار وثامن وهو رضى محتال على غير ملي فتدبر قوله كعدو
ومذروع بيضبطان بالصفة وفيهما وجه ضعيف المذهب تصح الحوالة بالدين على
من عليه مثلها بشرحه قوله وبرئ محيل الخ اي فيبرأ المحتال من نصاب المحيل قوله محال
عليه اي بعد بها قوله او جحد اي وعلمه المحتال او صدق المحيل او ثبت ببينة وبحث
وان لا فلا يقبل قول محيل بمجرده قوله والملي الخ الملي مهموز على فعيل لغة الغني المقتدر
ويجوز البدل والادغام وملوما لمضي ملاءة واصطلاحا هنا ما ذكره المصنف بقوله والملي
القادر بماله الخ والا يلزم ان يحتال على من هو في غير بلده او ذي سلطان لا يمكنه احضاره
مجلس الحكم فتدبر قوله فقط اي لا بفعله لرجوعه الى علم المطل وان يمكنه من الاداء الرجوع
الى القدرة على الوفاء اذ من ماله غايب او في الدم وبحثه غير قادر على الوفاء ولذا اسقطها
الاكثر قوله فعند الزركشي اي الملاءة ماله الخ قوله فرضيا اي محتال ومحال عليه قوله
بخبر منه اي بدفعه قوله على اي وجه كان يعني لعيب او تقابل او غيرهما وهي ما اذا احيل
بايع قوله في الثانية وهي ما اذا حال للبايع على مشتر بالثمن قوله واختلفا هذا
تصريح بمفهوم المسئلة التي قبلها او غيره كالوكالة ولا بينة لواحد منهما قوله صدق
عمرو بيمينه قوله وهو قايم اي باق قوله للمحوال واخذه الجملة خبر قوله وما قبضه
قوله والتالف الخ يعني بلا تفريط قوله صدق يعني زيد بيمينه قوله والمحالة على
ما الخ اي شيء باب الصلح قوله لغة التوفيق الخ قوله والسلم اي قطع المنازعة واقسام
خمسة قوله واهل حرب وتقدم في الجهاد وانه يكون بعقد ذمة او هدنة او امان
قوله ويبغي وباق في قتال اهل البغي قوله حيف شقاق بينهما وباق في عشرة النسا
قوله في غير ما ذكر وهذا من كورع في مواضع متعددة متفرقة كالتخاصم في اللقيط وفي
الحلوس في الطريق وغير ذلك ومنه ما سياتي في هذا الباب عند قوله فصل
ويصح صلح باقرار وانكار الخ وليس لهذا النوع باب يخصه كما في شرح الاقناع
فتدبر قوله وهو في الخ اي شرعا قوله بين مختلفين اي متخاصمين وهذا لنوع الخامس
هو المسوب ولا يقع غالبا الا عن اخطاط من رشته الى مادونها على سبيل المدارات
ليلوغ بعض الغرض وهو من اكبر العقود نافعة ولذا لك حسن اي ابيح فيه الكذب
قوله وهو اي الصلح في الاموال قوله على اجنبي الخ اي المقر به قوله مستدان بفتر
الخاي رشيد قوله فيضع اي يسقط المقر به عن المقر بعض الدين قوله او يهب
البعض اي العين المقر بها للمقر مرشحه قوله وينبغي لاب الاول ابدا والثاني هبة
يغتفر له شروط الهبة من كونه جايزا للمتصرف والعلم بالموهوب وعوض وبالجملة فعقد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)